الأمم المتحدة

A/C.2/56/SR.3

الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون

Distr.: General
7 January 2002
Arabic
Original: French

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثالثة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد سيشاس داكوستا .....(البرتغال)

المحتويات

انتخاب المكتب

مناقشة عامة

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

01-55765 (A)
0155765

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠

انتخاب المكتب

١ - **الرئيس:** أبلغ اللجنة أن مجموعة دول آسيا ومجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي ومجموعة دول أفريقيا اقترحت على التوالي ترشيح السيد دارمنشاه دجومالا (إندونيسيا) والسيد غارفيلد بارنويل (غانا) والسيد فليكس مبايو (الكاميرون)، لمناصب نواب الرئيس، واقترحت مجموعة دول أوروبا ترشيح السيدة جانا سيمونوفا (الجمهورية التشيكية) لمنصب المقرر.

٢ - انتخب السادة دارمنشاه دجومالا (إندونيسيا) وغارفيلد بارنويل (غيانا) وفيلكس مبايو (الكاميرون) نوابا للرئيس بالتزكية وانتخبت السيدة جانا سيمونوفا (الجمهورية التشيكية) بالتزكية أيضا مقررا للجنة.

المناقشة العامة

٣ - **السيد ديساي** (وكيل الأمين العام لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية) قال إن الجلسات الأولى للجنة الثانية والمناقشة العامة الحالية تفتتح جمعية عامة في جو من القتامة من جراء الأحداث المفزعة التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وقد أثارت هذه المأساة العديد من ردود الفعل في الأمم المتحدة. ويكفي أن نضيف كما أكد الأمين العام للأمم المتحدة وعمدة نيويورك السيد جولياني، أن مواصلة العمل هي الوسيلة الأفضل لمواجهة الموقف.

٤ - وبوسع اللجنة الثانية خلال أعمالها الاضطلاع على عرض لمراحل الاقتصاد العالمي. وسيتيح لها ذلك الوثائق المكملة للتوقعات المتضمنة في دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم. والواقع أنه جرى في النصف الثاني من عام ٢٠٠١ وذلك بواسطة الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي وغيرهما من المنظمات تعديل جميع التوقعات التي تم الإعراب عنها في النصف الأول من العام. وسوف تتيح البيانات المعدلة والجلستان اللتان نحن بصددهما لأعضاء اللجنة وجهات نظر خبراء رفيعي المستوى بشأن مستقبل الاقتصاد العالمي.

٥ - وجرى وضع الاستعراض الجديد لمراحل الاقتصاد العالمي على أساس البيانات التي تم الحصول عليها في شهر آب/أغسطس وأوائل أيلول/سبتمبر وهي تشير إلى بطء أكبر مما كان متوقعا في البداية. ويمكن القول، وحتى قبل أحداث ١١ أيلول/سبتمبر أن الإنتاج الصناعي قد انخفض كما أعرب رجال الأعمال والمستهلكون عن تفاؤل أقل، وانخفضت أسعار الأسهم إلى حد كبير، كما انخفضت أسواق رؤوس الأموال وحصلت البلدان النامية على قدر أقل من الاستثمارات الأجنبية الخاصة. ومن الصعب في هذه المرحلة تحديد الآثار التي ستترتب على الأحداث الأخيرة فضلا عن آثارها المباشرة على قطاعي السفر والسياحة، ومن السابق لأوانه معرفة ما إذا كان البطء الاقتصادي سيتحول فيما بعد إلى انكماش فعلي. وعلى أية حال فإن الأرقام تشير إلى تراجع النمو العالمي الذي قدرته الدراسة بـ ٢,٤ في المائة ليصبح ١,٤ في المائة عام ٢٠٠١، مع احتمال ارتفاعه إلى ٢ في المائة عام ٢٠٠٢.

٦ - ويجب في هذا الإطار العام تحديد العديد من الموضوعات التي تهم أعمال اللجنة الثانية. والموضوع الأول هو العولمة وهي موضوع أحد بنود جدول الأعمال كما كانت موضوع حوار رفيع المستوى. ونذكّر بأن عولمة التجارة والمالية كانت تعد في النصف الأول من التسعينات وحتى عام ١٩٩٧ محركا قويا للتنمية الاقتصادية. وكان يعتقد أن التوحيد العالمي لهذين القطاعين من شأنه أن يؤدي إلى الإسراع بنمو الإنتاج والاستثمار وأن يؤثر بصورة مواتية عليهما بالرغم من بعض الجوانب الأقل إيجابية مثل تهميش

بعض البلدان أو المخاطر ذات الطابع الاجتماعي والبيئي. بيد أن الأزمة المالية قد أثارت في عام ١٩٩٧-١٩٩٨ أول التساؤلات، إذ كانت التنبؤات قاتمة، وعانت البلدان التي تأثرت مباشرة بالأزمة معاناة قاسية، ولكن الاقتصاد العالمي قد تغلب على الموقف واستأنف النمو منذ عام ١٩٩٩ ويمكن القول بأن العولمة هي في الواقع السبب في هذا الانتعاش السريع: ونظرا لأن النمو ظل قويا في الولايات المتحدة وغيرها من البلدان الصناعية، فقد ظهرت الآثار الإيجابية لهذا الاستقرار سريعا في العديد من البلدان التي عانت من الأزمة. ومن ثم اجتازت العولمة اختبارها الكبير الأول حيث برهنت على جانب آخر من أهميتها وهو إمكانية الإنقاذ السريع للبلدان التي تعاني من أزمات إذا ما ظلت قواعد النظام صلبة.

٧ - إلا أن الوضع الحال يختلف تماما حيث بدأت تتضح مضار الاندماج الاقتصادي فإذا ما شهد الاقتصاد الأقوى الذي يتوقف عليه النمو حالة تباطؤ من جراء العولمة فإن آثار هذا البطء ستظهر بدرجة أكبر في بقية أنحاء العالم. وأكثر من سيدفع الثمن هي البلدان النامية. وإذا كانت هذه البلدان قد مثلت منذ ١٠ سنوات حوالي ربع اقتصاد العالم، فإنها تمثل حاليا ثلث هذا الاقتصاد. وتشير التقديرات الأولية إلى أن انخفاض النمو بنسبة ١ في المائة في الولايات المتحدة يؤدي إلى انخفاض بنسبة ٠,٤ في المائة في معدل نمو البلدان النامية. بيد أن هناك ما يدعو إلى الشعور بالارتياح إزاء ظاهرة جديدة ألا وهي ما تبينه الجميع من أن ترابط النمو يقتضي تنسيقا أفضل لسياسات الاقتصادات الكلية ومن ثم فقد خفضت البلدان الصناعية الكبرى في الأشهر الأخيرة نسبة الفائدة لديها. وهي ظاهرة هامة يجب وضعها في الاعتبار عند انعقاد المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية في المكسيك.

٨ - وإذا أُخذ في الاعتبار الدور الذي قامت به العولمة في تخفيف أو زيادة دورات النشاط العادية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، تعين مواجهة مخاطر الضعف الناجمة عن الأسباب الهيكلية أكثر منها عن تقلبات الدورات. ومن الأسباب التي تؤدي إلى إضعاف الاقتصاد هناك ما يتعلق بالتمويل والاستثمار (مدى إمكانية تلبية تحركات رؤوس الأموال أو عدم تلبيتها لاحتياجات البلدان النامية والبلدان التي تمر بفترة انتقالية، ثم مشكلة السيولة الدولية التي قد تحد من الاختيارات المتاحة للبلدان النامية)، والتجارة الدولية (حالة البلدان الخاضعة لبيع بعض المنتجات الأساسية والإجراءات الحمائية لاعتبارات غير الاعتبارات ذات الطابع التجاري) والكوارث الطبيعية، وأوجه الضعف الناجمة عن الانتقال من نظام اقتصادي إلى نظام اقتصادي آخر (حالة البلدان التي تمر بفترة انتقالية).

٩ - وقال إن أوجه القلق الناجمة عن العولمة هي التي أدت إلى التظاهرات التي صاحبت مؤخرا الاجتماعات العالمية الكبرى. وهذا القلق لا يختلف كثيرا عما تم الإعراب عنه في الأمم المتحدة: آثار العولمة على البيئة والمجتمع، تهميش البلدان التي تعجز عن الاستفادة من العولمة، وضرورة إشراك أكثر البلدان فقرا والمجتمع المدني بصورة افضل في اتخاذ القرارات. وقد أبرزت هذه التظاهرات أيضا، وهو أمر مهم أن وسائل الضغط المتاحة في إطار النظام متعدد الجوانب غير ملائمة وأنه يتعين إيجاد الوسيلة لسماع رأي أكثر البلدان المهمشة في كل ما يتعلق بإدارة العولمة وبخاصة الاتفاقات المبرمة في مجالي التجارة والمال.

١٠ - ومن المسائل المعروضة على اللجنة الثانية، الأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية والتي تسير سيرا حسنا ويتعين الآن أن تؤدي إلى مشروع توصيات، والأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة (جوهانسبرغ عام ٢٠٠٢) والتي يتعين أن تأخذ في أعقاب

عملية مثمرة على الصعيد الإقليمي والمجتمع المدني بعدا أكثر اتساما بالطابع الدولي بالتشاور مع جميع الأطراف المعنية، والنظر كل ثلاث سنوات في الأنشطة التنفيذية الإنمائية والذي يجب أن يتصدى للعديد من الضرورات الجديدة: التخلي عن تنسيق المساعدة الإنمائية بغية إدماج أفضل للتنمية في الجهود الوطنية، والعمل بصورة أقل على إصلاح الوسائل والاهتمام بصورة افضل بالنتائج الواقعية التي يتعين تحقيقها وعدم تركيز الجهود على التنفيذ الوطني وإنما مساعدة البلدان على تحقيق السيطرة التامة على البرامج. وفي هذا الصدد يتعين على الأمم المتحدة الاهتمام بصورة أكبر بطريقة جديدة للتعاون في مجال التنمية إلا وهي الشراكة وملائمة جهودها في مجال التعاون بطريقة أفضل مع الحركة المعقدة لمبادرات التنفيذ التي تقوم بها البلدان المستفيدة نفسها. وفيما يتعلق بموضوع أفريقيا الذي سيتم التصدي له في الجمعية العامة يتعين على اللجنة الثانية البدء في إعداد النظر في تطبيق جدول الأعمال الجديد للتنمية في أفريقيا ودراسة مسألة المبادرة الأفريقية الجديدة التي بدأت في لوساكا والاعتياد على إدماج مشاكل أفريقيا في جميع أعمالها. وستكلف اللجنة الثانية بمتابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا وعلاقاته الوثيقة بمسألة تنمية أفريقيا.

١١ - **السيد بيلينغا إبوتو** (رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي): قال إن أعمال اللجنة الثانية تتم في سياق عالمي يتسم بعدم التأكد والقلق على جميع الأصعدة وبخاصة الصعيد الاقتصادي. وفضلا عن ذلك فإن الأحداث الأخيرة قد ذكرت أعضاء المجتمع الدولي بترابطهم وبضرورة تعزيز التعاون والتضامن بينهم لضمان العدل والأمن والسلام في العالم. وقد كان هذا هو الهدف الذي حدده رؤساء الدول والحكومات في إعلان الألفية. ومن هنا أهمية مناقشات الجمعية العامة واللجنة الثانية لترجمت هذا الإعلان إلى الواقع وهو الإعلان الذي يشكل من الآن فصاعدا أهم أداة للإرادة السياسية الدولية في مجال السلام والأمن والتنمية.

١٢ - وقد أكدت الجمعية العامة مرات عديدة الدور الرئيسي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي فيما يتعلق باتباع نهج متسق للتعاون الاقتصادي والاجتماعي. ويشكل المجلس المنصة الرئيسية التي تناقش المسائل الاقتصادية والاجتماعية الدولية والتي يتم من خلالها الإعراب عن توصيات السياسة العامة، وهو يضمن تناسق التعاون الاقتصادي والاجتماعي الدولي سواء في المجال النظري أو في المجال التنفيذي. ولذلك طلب رؤساء الدول تعزيز المجلس حتى يتسنى له الاضطلاع بفعالية بوظائفه المنصوص عليها في الميثاق والعمل على تنفيذ إعلان الألفية. وقد اتخذ المجلس خلال العام المنصرم العديد من التدابير في هذا الصدد.

١٣ - وكانت دورة تموز/يوليه ٢٠٠١، أول دورة موضوعية يعقدها المجلس منذ اعتماد إعلان الألفية الذي شكل خلفية مناقشاته. وقد ظهر ذلك بوضوح في الحيز الذي خصصه المجلس للتنمية في أفريقيا وهي إحدى أولويات الإعلان، في إطار المناقشة رفيعة المستوى التي كرست لدور منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بدعم جهود البلدان الأفريقية للتوصل إلى تنمية مستدامة. وأتاح الإعلان الوزاري الذي اعتمد عقب هذه المناقشات فرصة أولى للأمم المتحدة للاهتمام بالمبادرة الأفريقية الجديدة التي اعتمدها رؤساء الدول الأفريقية في مؤتمر القمة السابع والثلاثين لمنظمة الوحدة الأفريقية والمعقود في لوساكا.

١٤ - وفي هذه المبادرة، وهي وثيقة مرجعية حقيقية للتنمية في أفريقيا، اعترف الأفارقة بأن تنمية القارة تقع على عاتقهم، وإن كانت مساعدة المجتمع الدولي وتضامنه لا غنى عنهما لنجاحها.

١٥ - وأضاف أن مستوى ونوعية المشاركة في المناقشة رفيعة المستوى قد أسهما في جعل المجلس عاملا محركا هاما لدعم منظومة الأمم المتحدة لهذه المبادرة الأفريقية الهامة. وستعمل الجمعية العامة على تعزيز هذه الدينامية التي بدأها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وبخاصة اللجنة الثانية التي عهد إليها بالبدء في العملية التحضيرية للدورة الاستثنائية التي ستعقدها الجمعية العامة لدراسة هذا الموضوع.

١٦ - وفي الدورة ذاتها وفي إطار المناقشة التي كرسها لمسائل التنسيق واصل المجلس النظر في مسألة تكنولوجيات الإعلام والاتصال. وأعرب المجلس في استنتاجاته عن دعمه للفريق المعني بدراسة الموضوع والذي أنشئ حديثا واعترف بأهمية الشراكة بين القطاعات العامة والخاصة لبلوغ الأهداف التي حددتها الأمم المتحدة في هذا الصدد. ونحن نشعر بالارتياح لأن رئيس الجمعية العامة قرر إعطاء الأولوية لتنمية أفريقيا ولتكنولوجيات الإعلام والاتصال وهذا من شأنه ضمان التناسق وتنفيذ قرارات الجمعية العامة والمجلس مع تعزيز الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة في هذه المجالات.

١٧ - وأضاف أن المجلس درس العديد من النقاط الأخرى التي ستحال إلى اللجنة الثانية في دورتها الحالية. أولا في مناقشاته حول الأنشطة التنفيذية مهد المجلس الطريق للنظر كل ثلاث سنوات في الأنشطة التنفيذية للتنمية وأعرب في هذا الصدد عن بعض التوصيات التي من شأنها أن تيسر اتخاذ قرار بتوافق الآراء بشأن الاتجاه الجديد للأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة. ثانيا فيما يتعلق بالمناقشة المكرسة للشؤون الإنسانية، أكد المجلس ضرورة إيلاء الأولوية لزيادة الموارد المكرسة للتنمية والتي لا يجب أن تخفض لصالح الأنشطة الإنسانية. ثالثا أعرب المجلس في إطار المناقشة العامة عن تصميمه على تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة بحيث تظل التنمية في مقام الأولوية في إطار المتابعة المنسقة والمتكاملة للمؤتمرات الدولية ومؤتمرات القمة العالمية. ورغبة منه في المساهمة في تنفيذ إعلان الألفية، اختار المجلس للمناقشة رفيعة المستوى لعام ٢٠٠٢ موضوع زيادة الموارد البشرية وبخاصة في مجال الصحة والتعليم ومساهمتها في التنمية. وقرر النظر في مسألة التعزيز المستمر للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وذلك في نطاق المناقشة المكرسة للموارد البشرية.

١٨ - وأكدت دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي عام ٢٠٠١ النشاط الجديد لهذا المجلس بوصفه مكانا للحوار تسهم فيه جميع الأطراف المعنية في بناء الشراكة اللازمة التي من شأنها أن تحقق بطريقة تجديدية مفهوم السياسة الإنمائية وتنسيقها. وفضلا عن ذلك وضع المجلس العلامات الأولى لتنفيذ إعلان الألفية. وستواصل الجمعية العامة ولجانها الرئيسية هذا العمل بغية التوصل إلى عالم أفضل.

١٩ - **السيد أسدي** (جمهورية إيران الإسلامية): أكد باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين أن النمو الاقتصادي العالمي مازال متواضعا منذ نهاية عام ٢٠٠٠، كما يلاحظ انخفاض هام في الإنتاج والمبادلات التجارية نتيجة بطء الأنشطة الاقتصادية في البلدان المتقدمة النمو. إن الانخفاض الحاد في أهم أسواق البلدان المتقدمة النمو والصعوبات المالية التي يواجهها سوقان من أهم الأسواق الصاعدة كانت لها نتائج سلبية على الاقتصاد العالمي. وفضلا عن ذلك فإن الهجمات الإرهابية التي جرت في ١١ أيلول/سبتمبر ضد الولايات المتحدة ستترتب عليها آثار وخيمة سواء على الاقتصاد الأمريكي أو على الاقتصاد العالمي. وتلاحظ هذه النتائج من الآن على الحالة الاقتصادية في البلدان النامية وذلك في انخفاض أسعار المواد الأولية وانخفاض الصادرات وركود تدفق رؤوس الأموال وشروط أكثر قسوة في مجال الائتمان وبالنسبة للبلدان النامية في مجموعها، انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من ٥,٧ في المائة عام ٢٠٠٠ إلى ٤,١ في المائة عام ٢٠٠١.

٢٠ - وقال إن شروط التمويل الخارجي للبلدان النامية لم تتحسن بل ارتفعت أيضا تكلفة سداد ديونها خلال العام المنصرم. وانخفضت تدفقات رؤوس الأموال إلى هذه البلدان في عام ٢٠٠٠، وما فتئت شروط التمويل الخارجي بالنسبة لها في تدهور كما تقل الاستثمارات الخارجية المباشرة المحولة إليها، وعدد قليل فقط من هذه البلدان هو الذي يستفيد منها.

٢١ - ومن المؤكد أن آثار العولمة تتضح بصورة خاصة في مجال التنمية. ويدل التطور الأخير في القطاعات النقدية والمالية والتجارية، على المستوى الدولي، على تأثر اقتصادات هذه البلدان تأثر سلبيا، كما يوضح كيف أصبح الترابط حقيقة لا يمكن تفاديها. بيد أن من الضروري تفهم العولمة لا بوصفها عملية تفاعلية ونتيجة لخيارات وقرارات سياسية فحسب وإنما بوصفها أيضا عملية يجب السيطرة عليها وتوجيهها. إن التعاون يعد ضرورة مطلقة وبخاصة بين بلدان الشمال والجنوب بغية استغلال الطاقات الضخمة لهذه العملية في مجال التنمية عن طريق تعزيز الترابط وتعددية الأطراف. إن المجتمع الدولي وبخاصة الأمم المتحدة يجب أن يعمل جاهدا لتحقيق أكبر استفادة من العمليات متعددة الأطراف الجارية حاليا ومن الاجتماعات الكبرى المستقبلية للتوصل إلى توافق في الآراء وشراكة أوثق لخدمة التنمية.

٢٢ - وأضاف أن الدين الخارجي للبلدان النامية يمثل مشكلة خطيرة بالنسبة لغالبيتها. وأوغندا هي البلد الوحيد الذي وصل إلى ''نقطة اتخاذ القرار'' في المبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون وبالتالي إلى الاستفادة من جميع مزاياها. ومجموعة الـ ٧٧ والصين ترحب بإطلاق مفهوم ''نقطة اتخاذ القرار المتغيرة'' الواردة في هذه المبادرة والتزام عدد متزايد من البلدان الدائنة بإلغاء الدين الثنائي، إلا أنها ترى أن هذه المبادرة يجب أن تشمل أيضا البلدان ذات الدخول الضعيفة. إن الموارد المقدمة في إطار هذه المبادرة لا يجب أن تتم على حساب المساعدة الإنمائية الرسمية، ويجب أن تأخذ التمويلات الجديدة المقدمة إلى البلدان المستفيدة من المبادرة، شكل الهبات أو أن تواكبها شروط بالغة التيسير وفضلا عن ذلك فإن حصة الدين الخاص في البلدان النامية متوسطة الدخل قد زادت خلال السنوات الأخيرة حتى وإن كانت مديونيتها في مجموعها لم تتغير. وهذا هو السبب في أن المجتمع الدولي يتفق بصورة متزايدة على أن الدائنين الخاصين يجب أن يسهموا في حل أزمة الدين في الأسواق الصاعدة حتى يتسنى لها إعادة جدولة خدمة ديونها. إن انخفاض ما يقدمه العالم في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية يثير قلق البلدان النامية نظرا لدور هذه المساعدة الهام في تمويل أنشطة التنمية المضطلع بها في هذه البلدان.

٢٣ - وقال إن المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية والمزمع عقده في مونتري (المكسيك) يعد أهم اجتماع متعدد الأطراف في المرحلة القادمة ومن المتوقع أن تترتب عليه آثار بالغة فيما يتعلق بالمسائل الأساسية الخاصة بالتنمية. ومن المقرر أن يوجد هذا المؤتمر مناخا مواتيا لتوافق آراء دولي جديد بشأن الأهداف المشتركة في مجال تمويل التنمية. ومن المقرر أيضا أن يتصدى لموضوعات بالغة الأهمية من قبيل تعبئة الموارد والتجارة والتدفقات المالية والدين الخارجي فضلا عن إصلاح البناء المالي الدولي. ومن الضروري أيضا أن يؤدي هذا المؤتمر إلى نتائج واقعية وفعالة.

٢٤ - ومضى قائلا إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تؤكد ضرورة وجود نظام تجاري متعدد الأطراف ومنصف ومضمون وغير تمييزي يسمح بالتنبؤ وقادر على توسيع آفاق التنمية في البلدان النامية وعلى زيادة مشاركتها في التجارة الدولية. والواقع وفي ضوء الآثار المترتبة على التجارة بالنسبة للنمو، فإنها تضطلع بدور رئيسي في تخفيف الفقر والضعف. إن تحرير التجارة الدولية في إطار قواعد المنظمة العالمية للتجارة يشكل قوة دافعة دينامية مواتية للإسراع بنمو

البلدان النامية. بيد أن مجموعة الـ ٧٧ تلاحظ بقلق أن غالبية البلدان النامية لا تستفيد دائما من مزايا النظام التجاري متعدد الأطراف القائم حاليا. كما أن أوجه التقدم نحو تحرر كامل في بعض القطاعات الأساسية بالنسبة لهذه البلدان مازالت غير كافية، ومازالت هناك أوجه خلل هامة في الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف وفي شروط الوصول إلى السوق. إن استمرار هذا الخلل قد يحطم ثقة البلدان النامية في النظام التجاري متعدد الأطراف وتعزيز نفوذ أولئك الذين يرغبون في العودة إلى سياسات ونهج حمائية غير سليمة. ومن ثم فإن من الضروري إعادة الثقة في النظام التجاري متعدد الأطراف عن طريق المشاركة الكاملة للبلدان النامية، والتطبيق غير المتحفظ للاتفاقات الناجمة عن مفاوضات أوروغواي. ويجب أيضا ضمان الشفافية وتفادي إدراج مسائل غير مرتبطة بالتجارة في جدول أعمال المنظمة العالمية للتجارة. ويجب أن يحرز المؤتمر الوزاري الرابع لهذه المنظمة والذي سيعقد في الدوحة (قطر) تقدما ملموسا في هذا الصدد.

٢٥ - وأضاف أن برنامج عمل أقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠، والذي اعتمد في بروكسل يتضمن عددا من التدابير في مختلف المجالات، تبدو في الواقع ممكنة التنفيذ. إن المشكلة ليست في عدم وجود التدابير والقرارات وإنما في متابعتها وتنفيذها. ولن يتم تخفيف البؤس إلى نصف مستواه الحالي من الآن وحتى عام ٢٠١٥ ما لم يتم التنفيذ الكامل للالتزامات التي تقررت في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا وبخاصة في مجال التجارة وتعبئة الموارد المالية. ومجموعة الـ ٧٧ على استعداد لدفع أنشطة برنامج العمل نحو أهدافه بغية الإسراع بالنمو والتنمية والقضاء على الفقر في أقل البلدان نموا، والعمل جاهدة بالاشتراك مع جميع الأطراف المعنية وفي إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب، للمساهمة في تنفيذ برنامج العمل. ويجدر في هذا الصدد الإشارة إلى أن ذلك يتطلب موارد جديدة، وتدعو مجموعة الـ ٧٧ والصين البلدان المتقدمة النمو وكذلك منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى متعددة الأطراف إلى احترام التزاماتها.

٢٦ - وأكد أن مجموعة الـ ٧٧ والصين تعلق أهمية كبيرة على المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة وعلى الأعمال التحضيرية الخاصة به. وينبغي أن يتيح للمجتمع الدولي فرصة فريدة وغير عادية لإجراء استعراض شامل لأوجه التقدم المحرزة في مجال تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وتقييم الضغوط والفجوات بعد مضي عشر سنوات على إنعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. ويجب أن يهدف هذا المؤتمر إلى القضاء على العقبات التي تعرقل احترام قرارات ريو وبخاصة فيما يتعلق بتقديم الدعم المالي والتكنولوجيا إلى الدول النامية التي هي بحاجة إليهما. كما ينبغي أن يفضي إلى تدابير واقعية مناسبة وجدول زمني محدد لتنفيذها. ويجب أن يظل مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة هو المبدأ التوجيهي لمناقشات المؤتمر.

٢٧ - وفي إطار عملية الإعداد للمؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة، شاركت مجموعة الـ ٧٧ بنشاط في المناقشات الجارية حول الإدارة البيئية الدولية. وفي هذا الصدد ترى المجموعة أن الإطار العام المناسب لهذه الإدارة هو التنمية المستدامة. وهذا الإطار المفاهيمي العريض هو الذي سيؤدي إلى الحفاظ على التوازن الدقيق بين الركائز الثلاثة للتنمية المستدامة. وإذا كان من الضروري تعزيز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فإن إيران ترى أيضا تعزيز لجنة التنمية المستدامة وهي المحفل الوحيد للتشاور رفيع المستوى بشأن السياسات الواجب اتباعها في مجال التنمية المستدامة. وفضلا عن ذلك فإن آراء الهيئات والمنظمات الأخرى يمكن أن تثري المناقشة المتعلقة بالإدارة الدولية للبيئة وتسهم في النتيجة النهائية لهذه العملية. وقال إن من الضروري أن يتم خلال

اجتماع الأطراف في الاتفاقية - الإطارية للأمم المتحدة الخاصة بالتغيرات المناخية المزمع عقده في مراكش (المغرب) ترسيخ أوجه التقدم المحرزة في بون ومواصلة الالتزام بالقرارات المتخذة والحفاظ على الدينامية وتجسيد الاتفاق السياسي عن طريق أداة قانونية فعالة. وفي إطار البيئة والتنمية المستدامة تشيد مجموعة الـ ٧٧ والصين بقوة باعتماد برنامج عمل متعدد السنوات وخطة عمل في الدورة الموضوعية الأولى لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات. ويجدر أيضا التأكيد على ضرورة منح اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر موارد مالية كافية ومستقرة ويمكن التنبؤ بها. وفي هذا الصدد تؤيد مجموعة الـ ٧٧ والصين القرار الذي اتخذه مؤخرا مرفق البيئة العالمية لتمويل مشاريع مكافحة تدهور التربة وترى جعله آلية تمويل دائمة للاتفاقية. وفضلا عن ذلك فإنها ترى أن الآلية الدولية يجب أن تعمل ما في وسعها للاضطلاع بدورها بموجب الاتفاقية والخاص بتعبئة الموارد المالية كما أن من الضروري إنشاء جهاز للمتابعة المنتظمة لأحكام هذا الصك.

٢٨ - واختتم قائلا إن المناخ العام لأنشطة الأمم المتحدة في إطار التعاون من أجل التنمية قد تطور بصورة ملحوظة خلال السنوات الأخيرة وبخاصة من جراء العولمة. وفي هذا السياق الجديد تغيرت احتياجات البلدان المستفيدة من البرامج وزادت في حين ظلت المساعدة الإنمائية الرسمية على حالها أو عانت من الانخفاض. إن مجموعة الـ ٧٧ والصين على يقين بأن القضاء على الفقر يجب أن يظل هدف الأنشطة التنفيذية وأن منظومة الأمم المتحدة بوسعها القيام بدور حاسم في تصميم وتنفيذ البرامج والمشاريع المفيدة في بلوغ هذا الهدف الرئيسي. ويجب أن تعتمد هذه الأنشطة على تمويل كاف ومضمون ومستقر يقوم على أساس يمكن التنبؤ به ومستمر ويتفق مع الاحتياجات المتزايدة للبلدان النامية. كما يجب أن تشارك البلدان المستفيدة مشاركة تامة في جميع مراحل وضع وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية.

٢٩ - **السيد دي لوكر** (بلجيكا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي وبلدان أوروبا الوسطى والشرقية المرتبطة بالاتحاد (إستونيا، بلغاريا، بولندا، الجمهورية التشيكية، رومانيا، ليتوانيا، إستونيا، سلوفاكيا، سلوفينيا) والبلدان الأخرى المرتبطة بالاتحاد (تركيا، قبرص، مالطة) فقال إن القيم الأساسية للأمم المتحدة قد هوجمت بخسة هنا في نيويورك ذاتها. وفي ظرف بضع ثوان، يوم ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، راع الجميع الهول. إن العولمة ذات الوجه الإنساني التي يتمسك المجتمع الدولي بالدفاع عنها في مفهومها الأساسي أي عولمة مجتمع القيم والتسامح واحترام الحياة قد تعرضت لاعتداء غير مقبول. إنه الاستنكار العالمي. أن الألم والأسى والبشاعة التي شعرنا بها منذ ١١ أيلول/سبتمبر مازالت تشعر بها مجموعة البلدان الديمقراطية ومنها الاتحاد الأوروبي الذي يتضامن معها تضامنا كاملا. إن هذه الأعمال البشعة لا تشكل اعتداء على الولايات المتحدة وحدها وإنما على البشرية جمعاء وعلى القيم والحريات التي ينادي بها الجميع. والاتحاد الأوروبي يعرب دون تحفظ عن تضامنه مع البلد المنكوب. وسيكون العمل ضد آفة الارهاب والفاشية مشتركا.

٣٠ - وقال إن جميع المنظمات الدولية وبخاصة الأمم المتحدة يجب أن تشارك في محاربة هذا الشكل الجديد من الإرهاب. إن التخلف والفقر المستمر يشكلان أرضا مواتية لظهور التطرف. كما أن الفقر اليومي، ونظام التعليم المتخلف والبيئة السياسية القمعية يمكن أن تصبح كلها مصدرا للتعصب. واللجنة الثانية بمواصلتها العمل من أجل التنمية المستدامة تسهم بطريقة غير مباشرة في إعادة تأكيد قيم الحرية والتسامح التي هي روح العولمة ذات الطابع الإنساني.

٣١ - ومضى قائلا إنه منذ عام واحد اتفق رؤساء الدول على مشروع طويل الأجل يتعلق بإضفاء الطابع الإنساني على العولمة من الآن وحتى عام ٢٠١٥. وأعاد المجتمع الدولي بمناسبة قمة الألفية تأكيد التزامه الصريح بالمهام العالمية للأمم المتحدة وبأهداف التنمية بوجه عام. وفي الفصل المكرس للتنمية والفقر في إعلان الألفية وافقت الدول الأعضاء على خطة عمل وأهداف محددة. وينبغي أن يصبح هذا الإعلان دليلا لأعمال اللجنة الثانية هذا العام وفي الأعوام التالية.

٣٢ - وأضاف أن الرسالة الأساسية لقمة الألفية تتلخص في تفهم على أعلى مستوى للطابع غير المقبول للبؤس الذي لا يقتصر على الافتقار إلى الدخل والموارد المالية فحسب وإنما يشمل مفاهيم الضعف والعجز. إن الحكومة السيئة والفساد وتبديد الموارد تكلف الفقراء ثمنا باهظا. والسكان البؤساء يتأثرون بالكوارث الطبيعية ويفتقرون للمدارس ومراكز الرعاية والعمل. ولذلك فإن استراتيجيات الحد من الفقر يجب أن تشمل هذه الأبعاد جميعا وتهدف في المقام الأول إلى ترسيخ العمليات الديمقراطية والسلام ومنع المنازعات وتعزيز المؤسسات الحكومية، وبخاصة الهياكل الأساسية الاقتصادية والمالية والقانونية والإدارة العامة. إن الاهتمام باحترام حقوق الإنسان والمساواة بين الرجل والمرأة من شأنه أن يسهم إلى حد بعيد في إيجاد بيئة مستقرة مواتية للتنمية البشرية. والاتحاد الأوروبي سيتعرض لهذه النظرة ''الأفقية'' المتكاملة لمكافحة الفقر عندما تبدأ اللجنة في النظر في العولمة وأوجه الترابط المختلفة. إن حسن إدارة شؤون الحكم أمر وطني قبل كل شيء في داخل الاتحاد. وهذا لا ينفي بالطبع إجراء مناقشة مفتوحة حول آثاره الدولية.

٣٣ - ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد في إعلان الألفية تمسكه بنظام تجاري متعدد الأطراف ومفتوح ومنصف وغير تمييزي. وسوف يترجم هذا الاهتمام في العملية التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية وفي القرارات المتعلقة بالتجارة والبناء المالي. ويؤكد الاتحاد الأهمية التي يعلقها على ترابط النظام الدولي وبخاصة بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومع المنظمات الإقليمية واللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة. ويرجو الاتحاد أن يتيح الاجتماع الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية المزمع عقده في الدوحة (قطر) الفرصة للبدء في حلقة جديدة من المفاوضات متعددة الأطراف تأخذ في اعتبارها إلى أبعد الحدود مسألة التنمية.

٣٤ - وقال إن الاتحاد الأوروبي يتفهم الضرورة الملحة لتمويل الالتزامات التي اتخذت في قمة الألفية ويرى أن هذا التمويل يجب أن يكون في المقام الأول داخليا وعاما وخاصا. ولكنه يعترف بالطابع الذي لا غنى عنه للمساعدة الإنمائية الرسمية، والاتحاد يضطلع بنصف تمويل الأنشطة الإنمائية التنفيذية للأمم المتحدة. ويكرر الاتحاد ضرورة تكثيف الجهود لبلوغ هدف الـ ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي المحدد للمساعدة الإنمائية الرسمية وذلك من جانب جميع الدول المانحة مع الاعتراف بأن ذلك يقتضي تغيير الاتجاه إلى الانخفاض الذي تسجله حاليا هذه المساعدة في مجملها. ودعا الاتحاد الشركاء الذين بوسعهم المشاركة في جهد التضامن الدولي إلى القيام بذلك.

٣٥ - وسيعمل الاتحاد جاهدا بغية تعبئة الموارد على إنجاح الأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية. وستجتمع اللجنة التحضيرية ابتداء من ١٥ تشرين الأول/أكتوبر. والمسائل التي سوف تناقشها مدرجة أيضا في جدول أعمال اللجنة الثانية. ومن الضروري تحقيق أفضل ترابط بين هاتين العمليتين لتفادي أوجه التعارض. ويرى الاتحاد أن مؤتمر المكسيك يجب أن يسمح بتعبئة أفضل للموارد الوطنية والدولية وترابط أكبر بين السياسات لبلوغ أهداف التنمية المستدامة. كما يجب أن يكفل تعاونا أكثر فعالية بين جميع عناصر التنمية وذلك في شكل شراكة فعلية بين الحكومات وهيئات الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون

وودز وغيرها من المنظمات الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني في مجموعه. وفي هذا السياق يجب أيضا البدء في مناقشة المنافع العامة العالمية. والاتحاد على استعداد بمناسبة هذا المؤتمر للنظر في أهميتها ودورها.

٣٦ - وأكد الاتحاد من جديد كما جاء في إعلان الألفية ضرورة إيلاء الأولوية لمشاكل أفريقيا واقل البلدان نموا. والاتحاد هو الشريك الأول لأقل البلدان نموا وقد التزم بفتح سوقه كاملة لجميع منتجات هذه البلدان فيما عدا الأسلحة. وهو أكبر مقدم للمساعدة الإنمائية الرسمية لهذه البلدان وسيعمل على زيادة فعالية هذه المساعدة.

٣٧ - والاتحاد يؤكد من جديد الأهمية التي يعلقها على تنفيذ برنامج عمل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا على المستويين الوطني والإقليمي. وهو يعتمد على المشاركة الفعلية لجميع هيئات الأمم المتحدة في تنفيذ التعهدات التي قطعت. ومن الضروري بالنسبة للاتحاد المحافظة على مواصلة المناقشة التي بدأت في بروكسل بشأن طرائق متابعة المؤتمر. وهو مازال يؤيد طريقة متابعة تزيد من الوجود السياسي لأقل البلدان نموا، كما أنه على استعداد للموافقة على طلب هذه البلدان بشأن تعيين ممثل رفيع المستوى للأمين العام. وفضلا عن ذلك يجب إدراج المتابعة المنتظمة للمؤتمر المعني بأقل البلدان نموا في جدول أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٣٨ - وقد أكد رؤساء الدول من جديد خلال قمة الألفية أن المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون مازالت عنصرا أساسيا في مكافحة الفقر. والاسراع هذا العام في تنفيذ هذه المبادرة قد مكن ٢٣ بلدا مستفيدا من تكريس الموارد الجديدة المفرج عنها في تمويل التعليم والصحة. ويناشد الاتحاد مرة أخرى البلدان المعنية اتخاذ التدابير السياسية والاقتصادية اللازمة للدخول بصورة كاملة في هذه العملية. كما يناشد أيضا البلدان الدائنة تقاسم عبء تمويلها بصورة منصفة. ويرى الاتحاد أن هذه التعبئة للموارد الإضافية لا يجب أن تتم على حساب بنود أخرى من بنود المساعدة الإنمائية.

٣٩ - وأضاف أنه يتعين على اللجنة الثانية المساهمة في الإنجاز المرحلي للأهداف التي حددتها قمة الألفية. وبالإضافة إلى الحد من الفقر تعهد المجتمع الدولي بضمان وصول البنات والبنين بصورة متساوية ابتداء من عام ٢٠١٥ إلى التعليم الأولي. كما أن المجتمع الدولي مصمم على تخفيض حالات الوفاة المرتبطة بالولادة بنسبة ٧٥ في المائة والحد من حالات وفاة الرضع بنسبة الثلثين والحد من انتشار متلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز والملاريا والدرن الرئوي وتحسين حالة ١٠٠ مليون من فقراء المدن من الآن وحتى عام ٢٠٢٠. ويرى أن مشكلة المساواة بين الجنسين تشكل بعدا أساسيا في مجال التنمية المستدامة. ومن المقرر اتخاذ مجموعة من القرارات المتعلقة بهذه المسائل في اللجنة الثانية. ويود الاتحاد الأوروبي الإعراب عن رغبته في الابقاء على الدينامية السياسية المتعلقة بحالة الأطفال في إطار مناقشات الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية المكرسة للأطفال. وقد أجلت هذه الدورة للأسباب المعروفة. وسيحتفظ الاتحاد بأولوياته المتعلقة بالمسائل الأساسية الواردة في هذه الوثيقة وهي النهج الخاص بحقوق الطفل والحفاظ على المكاسب المحرزة في المؤتمرات في مجال الصحة الإنجابية.

٤٠ - وقال إن الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة ذات دور هام في بلوغ أهداف التنمية. والاتحاد يستعرض هذه الأنشطة كل ثلاث سنوات مع الحكومات المستفيدة والشركاء الآخرين في مجال التنمية. إن تبادل وجهات النظر خلال المناقشة الأخيرة المكرسة للأنشطة التنفيذية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أوضحت توافقا عريضا في الآراء حول المفاهيم الأساسية لهذه الأنشطة.

وأضاف أنه على يقين بأن هذا التوافق في الآراء سيؤدي خلال عملية الاستعراض إلى قطع مرحلة جديدة نحو نظام تنفيذي للأمم المتحدة أكثر فعالية وإنجازا وبخاصة عن طريق تعاون أكبر بين الصناديق والبرامج التي يجب عليها وكذلك على الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية القيام بدور أساسي. إن التعاون الوثيق القائم بينها في إطار المحصلات المشتركة للبلدان والخطة الإطارية للأمم المتحدة في مجال المساعدة الإنمائية والوثائق الاستراتيجية المتعلقة بالحد من الفقر، هذا التعاون يجب أن يكثف عند الحاجة، كما يجب زيادة المواءمة بين اجراءاتها. إن الاتحاد الأوروبي يشيد بالمبادرة الأفريقية الجديدة وبالوثائق الاستراتيجية الرامية إلى الحد من الفقر على أساس مبادئ حيازة البلدان للبرامج المعنية وتنسيق أنشطة مقدمي رؤوس الأموال والمنظمات الدولية.

٤١ - وأضاف أن من المقرر أن تنظر اللجنة الثانية في تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويود الاتحاد بهذه المناسبة إبراز نتائج دورة المجلس الصيفية حيث أنها ذات علاقة بالمناقشات التي ستجرى في اللجنة الثانية. كما يود الاتحاد بخاصة إعادة تأكيد الأهمية التي يعلقها على عملية متابعة المؤتمرات. إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي عليه مسؤولية التقييم والتنسيق المنتظم لتنفيذ ومتابعة برامج عمل المؤتمرات الكبرى للأمم المتحدة. والاتحاد الأوروبي على يقين بأن هذه المؤتمرات لا يجب أن تتابع بواسطة ممارسات متابعة آلية واعتيادية. والنتائج الناجمة عن التفاوض يجب أن تكون أكثر دقة وأكثر اتساما بالطابع التنفيذي. ويشيد الاتحاد بالقرار الذي اتخذه المجلس بالنظر جديا في أساليب عمله خلال المناقشة التي ستخصص لمسائل التنسيق عام ٢٠٠٢. وهذا الاصلاح يتفق والرغبة التي سبق للدول الأعضاء الإعراب عنها خلال قمة الألفية أي: تعزيز المجلس حتى يتسنى له الاضطلاع بولايته المتعلقة بالتنسيق داخل المنظومة في المجال الاقتصادي والاجتماعي.

٤٢ - وقال إن إعلان الألفية يذكر أيضا بضرورة تغيير أساليب الاستهلاك والإنتاج غير القابلة للاستمرار في المدى الطويل وذلك لصالح رفاهة الأجيال الحالية والقادمة. ويوافق الاتحاد على مجموعة من الالتزامات فيما يتعلق بخاصة بتنفيذ الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي ومكافحة التصحر، والإدارة، والمحافظة على الغابات وتنفيذ بروتوكول كيوتو، والكف عن الاستغلال غير المفيد في المدى الطويل للموارد المائية وزيادة التعاون للحد من عدد وآثار الكوارث الطبيعية وتلك التي يسببها الإنسان.

٤٣ - ويعلق الاتحاد الأوروبي أهمية بالغة على نجاح مؤتمر قمة جوهانسبرغ المعني بالتنمية المستدامة وتعزيز الإدارة البيئية العالمية وتنفيذ بروتوكول كيوتو وأنشطة منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات. ويتعين على قمة جوهانسبرغ اتخاذ تعهدات واقعية وسيكون بوسعها التأكيد من جديد على الأهداف الدولية للتنمية والأهداف الواردة في إعلان الألفية واتخاذ تدابير لتنفيذ هذا الإعلان تنفيذا متسقا. ومن المهم أن يعني المؤتمر بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة بطريقة متوازنة ومفيدة للجميع. وبوسعه أيضا تحديد أهداف أساسية مثل القضاء على الفقر وتشجيع طرائق إنتاج واستهلاك مستدامة. ويجب مراعاة المساواة بين الجنسين في جميع الأعمال التحضيرية. وبالإمكان أيضا اتخاذ مبادرات محددة في مجالات مثل المياه والطاقة وتدهور التربة والتنوع البيولوجي. وقد عدد الاتحاد في هذا الصدد أهم الموضوعات الممكنة بالنسبة لمؤتمر القمة والتي قد تصبح مدخلا أوليا للحوار المقبل وهي حماية الموارد الطبيعية التي هي أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والبيئة والقضاء على الفقر وجعل العولمة في خدمة التنمية المستدامة وتحسين إدارة شؤون الحكم والمشاركة. وفي مجال البيئة يتعين على

الجمعية العامة القيام بدور تشجيعي وحافز على التنسيق والتساوق ولكن ليس عليها الحكم مسبقا على مختلف العمليات الجارية حاليا. ويجب مواصلة إعلامها بالعمليات التحضيرية الإقليمية لمؤتمر قمة جوهانسبرغ وكذلك بالعملية التي بدأها المنتدى الوزاري العالمي المعني بإدارة البيئة.

٤٤ - وقال إن الأمين العام للأمم المتحدة يهتم منذ عدة سنوات بالشراكات مع المجتمع المدني وبخاصة القطاع الخاص والاتحاد الأوروبي على يقين أيضا بأن دعم عالم رجال الأعمال يمكن أن يفيد التنمية والقيم التي تدافع عنها الأمم المتحدة، كما أنه قد يكون مصدرا للفعالية والتقدم على طريق تقاسم أكثر إنصافا لثمار العولمة. ومن المتوقع أن يكون للقرار الخاص بالشراكات العالمية الذي ستتخذه الجمعية العامة، إثر مباشر على اللجنة الثانية.

٤٥ - وكرر ممثل بلجيكا تمسك الاتحاد الأوروبي بتنظيم الأعمال بطريقة تتسم بالوضوح والفعالية واحترام قواعد الإجراءات. وإزاء الطابع الخاص جدا لأعمال هذا العام، فإن من الضروري البرهنة على بعض المرونة وإن كان الاتحاد الأوروبي يؤكد من جديد ضرورة احترام الإجراءات الخاصة بتقديم مشاريع القرارات وبخاصة فيما يتعلق بالمواعيد النهائية.

٤٦ - **السيد بن مهدي** (الجزائر): قال إن بلده الذي يعاني من عنف ووحشية الإرهاب منذ عشر سنوات يدين بشدة الهجمات الإرهابية التي تعرض لها البلد المضيف. وأكد تعاطفه وتضامنه مع الشعب الأمريكي، وأعرب عن المشاعر ذاتها للوفد الأمريكي.

٤٧ - وأيد ممثل الجزائر البيان الذي أدلى به ممثل إيران باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين وقال إنها ليست محض صدفة أن يؤكد الحوار الثاني الرفيع المستوى المعني بتعزيز التعاون الدولي بطريق الشراكة والذي انتهى لتوه ضرورة إدماج البلدان النامية في الاقتصاد المعولم ومواءمة وسائل مكافحة الفقر والأوبئة مع الأهداف المحددة. وأكد أنه إذا كانت العولمة تبدو وكأنها النظام الاقتصادي الجديد الذي لا مناص منه، فإن على المجتمع الدولي أن يحرص على استفادة البشرية بأسرها من مزاياها. ويجب النظر إلى العولمة بوصفها النهاية الطبيعية للتنمية بجميع أبعادها. إن مكافحة الفقر تعد أولوية تتطلب إرادة وتصميم غير متحفظين من جانب المجتمع الدولي. ومن المؤكد أن الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي تستحق الإشادة، ولكنها ليست على مستوى الاحتياجات كما أن أوجه الخلل بين المسؤوليات والموارد ملفتة للنظر.

٤٨ - ومن هذا المنطلق فإن أعمال هذه الدورة يجب أن تسهم في إنجاح الاجتماعين القادمين وهما المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية (المكسيك، ٢٠٠٢) ومؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة (جنوب أفريقيا، ٢٠٠٢). إن الوفد الجزائري على يقين بأن قلة الموارد تشكل عقبة في سبيل التنمية، ولذلك فإنه يرى في مؤتمر المكسيك فرصة فريدة لوضع آليات مناسبة وفعالة تسمح بالتغلب على التخلف والفقر والحد من الهوة التي تفصل بين الشمال والجنوب، ودفع البلدان النامية على طريق النمو والتنمية المستدامين. والواقع أن بلدان الجنوب تعاني من نتائج الدين الخارجي وانخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية وضعف الاستثمارات الخارجية المباشرة وانخفاض أسعار المنتجات الأساسية ومشاركتها المحدودة في التجارة العالمية. إن مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة يتيح للمجتمع الدولي فرصة استعراض تطور الحالة منذ عام ١٩٩٢، وتحديد التعهدات المتخذة في ذلك التاريخ والنظر في مسألة التنمية المستدامة من جميع جوانبها.

٤٩ - ويرى وفد الجزائر أن المبادرة الأفريقية الجديدة التي أعربت عنها الجزائر وجنوب أفريقيا ونيجيريا بهدف إنعاش النمو في أفريقيا يجب أن تطبق في جميع البلدان النامية. إن

هذه المبادرة التي تقوم على الجهود الوطنية بالاستناد إلى المساعدة الخارجية ترمي إلى الحد تدريجيا من اعتماد البلدان النامية على هذه المساعدة.

٥٠ - وقال إن الأمم المتحدة قد أقرت أن الصحة عامل حاسم في التنمية، ولذلك فإنه يشيد بإنشاء صندوق مكافحة الأمراض الخطيرة كما يشيد بأعمال فريق الدراسة التابع للأمم المتحدة والمعني بتكنولوجيات الإعلام والاتصالات.

٥١ - وأضاف أن الجزائر تشعر بالقلق لانخفاض الموارد في الوقت الذي تظهر فيه العديد من الاحتياجات الجديدة. ومن الملح تأمين تمويل مستقر ومضمون للأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة. ومن الضروري لنجاح البرامج أن تضطلع البلدان المستفيدة منها بإدارتها ثم تمتلكها وأن يجري إشراكها فيها في جميع مراحل تنفيذها.

٥٢ - **السيد شامشاد أحمد** (باكستان): لاحظ أن العولمة وهي مصدر رخاء بالنسبة للبعض تؤدي إلى إفقار آخرين وأنها ظاهرة تثير الكثير من الجدل. وذكر بأن القادة في العالم الذين تفهموا المشكلة وجهوا نداء العام الماضي لتصبح العولمة قوة إيجابية للجميع بهدف إيجاد عالم جديد خال من الفقر. وقال إن إعلان الألفية وضح الطريق الواجب سلوكه كما حدد أهداف التنمية. وعندما التزم قادة العالم بذلك أصبحت النتائج الاقتصادية أفضل مما كانت عليه منذ ١٥ عاما. وهذا يعني إمكانية بلوغ الأهداف المحددة كما يعني أن الأمل في بلوغها كان واقعيا. إلا أن هناك حدثين رئيسيين قد بدلا السياق الاقتصادي العالمي وهما بطء النمو الاقتصادي العالمي والاعتداءات الإرهابية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ التي ستترتب عليها آثار عميقة على الاقتصاد الأمريكي وبالتالي على اقتصادات البلدان الأخرى. إن هذين الحدثين ستكون لهما آثار على الجهود المبذولة لتحقيق أهداف إعلان الألفية كما أنهما سيؤديان إلى مزيد من التدهور في الحالة الاقتصادية للبلدان النامية التي تعاني بالفعل من النتائج الوخيمة للعولمة. لقد كان بطء الاقتصاد متوقعا حيث أن النمو الاقتصادي الضخم لحفنة من البلدان لم يكن ليستمر لفترة طويلة مع مناخ الفقر والتخلف السائد في كل مكان. إن قادة العالم بوسعهم إن أرادوا أن يجعلوا العولمة مفيدة للجميع.

٥٣ - وأضاف أن وفد باكستان يرى أن أوجه عدم المساواة الاقتصادية لن تتلاشى إلا إذا عملت جميع الأطراف المهتمة متعاونة على القضاء عليها. والمؤتمر المعني بتمويل التنمية من شأنه أن يتيح الفرصة لتنسيق سياسات التنمية المستدامة. وعلى الرغم من الدور الواضح للمساعدة الإنمائية الرسمية، إلا أنها لا تكف عن الانخفاض. والاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تعطي النتائج المرجوة. ومن ثم يجب تحديد طرائق شراكة بين القطاعين الخاص والعام وجعل الاستثمارات في البلدان النامية أكثر انتظاما.

٥٤ - وباكستان تذكر بأن الحالة الاقتصادية للبلدان النامية أصبحت هشة من جراء عبء الدين وتكرر ضرورة النظر جديا في الاقتراح الرامي إلى تحويل الأموال الموجهة لسداد الدين إلى ميزانية التنمية الاجتماعية. كما أن باكستان التي تعلم أن القرارات التي تتخذها مؤسسات بريتون وودز تؤثر على جميع البلدان، تطلب منها مرة أخرى العمل بشفافية وبصورة أكثر مواتاة لأهداف التنمية.

٥٥ - ومضى قائلا إن البلدان المتقدمة النمو يجب أن تعمل على إلغاء الحواجز التجارية التي تضعها أمام منتجات البلدان النامية حتى يستفيد الجميع من عملية تحرير التجارة. وترى باكستان في هذا الصدد أن نهجا بناء ومواتيا من قبل المشاركين هو وحده الذي من شأنه أن يسمح للمنظمة العالمية للتجارة بتحقيق النتائج المرتقبة في اجتماعها القادم في الدوحة.

٥٦ - وإزاء اتساع نطاق أهداف التنمية المستدامة تطلب باكستان إلى الدول الأعضاء اتباع نهج متناسق على أساس مبدأ تقاسم المسؤوليات وتأمل أن يشكل مؤتمر القمة المعني بالتنمية المستدامة مرحلة حاسمة في هذا الصدد. إن الأمم المتحدة عليها القيام بدور أساسي في مكافحة الآثار الوخيمة للعولمة ويجب منحها الوسائل اللازمة لذلك.

٥٧ - **السيد دافيدسون** (الولايات المتحدة): يرى إزاء وجود بيئة اقتصادية عالمية غير مواتية أنه يتعين التركيز على المسائل الأساسية المتعلقة بالنمو الاقتصادي والتنمية. وعلما بأن الاستثمارات والمساعدة المالية في انخفاض فإن من الضروري أكثر من أي وقت مضى استخدام الموارد المتاحة بأفضل طريقة ممكنة. ويرى في استئناف المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف إمكانية تنمية التجارة العالمية والاستثمارات وبالتالي تشجيع النمو وتخفيف عبء الفقر وقال إن الولايات المتحدة تتعاون من هذا المنطلق مع شركائها للبدء في المرحلة الجديدة للمفاوضات في منظمة التجارة العالمية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ في الدوحة. أن المناقشات التي ستدور حول الزراعة والخدمات تعد أساسية بالنسبة لأقل البلدان نموا في أفريقيا التي يقوم فيها هذان القطاعان بدور اقتصادي رئيسي.

٥٨ - وقال إن المناقشة التي تدور حول التنمية ينبغي أن تركز على نتائج الجهود التي تبذل من أجلها. إن استقرار الاقتصاد الكلي وانفتاح الاقتصاد عاملان أساسيان للنمو والتنمية المستدامين، وإن كانا غير كافيين في حد ذاتهما. ومن ثم فإنه يتعين على المؤتمر المعني بتمويل التنمية اعطاء البلدان النامية توجيهات واقعية تسمح لهذه البلدان بإعادة صياغة سياساتها الوطنية ومراجعة الإطارات التنظيمية التي تعرقل حاليا انطلاق القطاع الخاص وتثبط الاستثمارات الخارجية. ويجب العمل على مشاركة الجميع في الأنشطة السياسية والاقتصادية للبلدان المستفيدة وإيلاء المزيد من الاهتمام لنوعية المؤسسات الحكومية الوطنية. والواقع أن آثار الفرقة تتجاوز الحدود والعنف عدو التنمية. والبلدان التي تخوض الحروب هي أقل البلدان تلبية للاحتياجات الأولية لشعوبها. إن الولايات المتحدة مصممة على اتخاذ تدابير ثنائية ومتعددة الأطراف لمساعدة البلدان النامية في تحسين المصير المادي لسكانها.

٥٩ - وفيما يتعلق بالمساعدة الثنائية تتخذ الولايات المتحدة عن طريق وكالة التنمية الدولية التابعة لها، المبادرات التي من شأنها أن تحل مشاكل التنمية في العالم. وقد أنشأت في إطار تنفيذ قانون الفرص المتاحة والنمو في أفريقيا، محفلا للتعاون الاقتصادي والتجاري بغية مناقشة التدابير التي بوسع الولايات المتحدة والبلدان الأفريقية اتخاذها معا لدفع عجلة النمو الاقتصادي والتجاري وتعزيز الديمقراطية والإدارة الاقتصادية والسياسية وكلها عناصر أساسية لأي برنامج يهدف إلى مكافحة الفقر في أفريقيا.

٦٠ - وأضاف أن الولايات المتحدة تواصل التعاون مع المنظمات الدولية لمساعدة أكثر البلدان فقرا في زيادة الفوائد التي يمكن أن تحققها عن طريق مشاركتها في الاقتصاد العالمي. وتشارك الولايات المتحدة مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، مشاركة تامة في المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وهي تأمل في مساعدة أكثر البلدان فقرا في تلبية احتياجاتها الأساسية دون المزيد من الديون.

٦١ - وفي إطار منظومة الأمم المتحدة، قال إن الولايات المتحدة هي أكثر البلدان مساهمة في اليونيسيف والمساعدة الإنسانية وعمليات حفظ السلام. كما أنها تدعم إلى حد بعيد أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٦٢ - ومضى قائلا إن الولايات المتحدة مصممة على مواصلة الجهود التي تبذلها لصالح التنمية المستدامة ولكنها

تعتقد أن حل المشكلة لا يكمن في برامج المساعدة وإنما في الجهود الوطنية. وترى أن المؤتمر المعني بتمويل التنمية لن يحقق الفائدة المرجوة إذا ما ركز أعماله على الأنشطة الدولية في حين يوجد مفتاح التنمية على المستوى الوطني.

٦٣ - **السيد رجب** (مصر): قال إن القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة للجميع هما مسؤولية الشمال والجنوب على حد سواء، وهو ما يتطلب إيجاد شراكة على أساس التضامن الدولي والمبادئ والأهداف الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وإعلان الألفية. إن المشاكل الناجمة عن العولمة قد تفضي إلى أزمة ثقة حقيقية بين السكان نتيجة تفاقم الفقر وسوء توزيع الدخول في البلدان وفيما بينها، وعدم استقرار الأسواق المالية والتجارة بينما لم يكن لدى المجتمع الدولي في أي وقت مضى ما لديه الآن من الوسائل الاقتصادية والتكنولوجية.

٦٤ - وأضاف أن العولمة لا تتعلق بالأسواق فحسب ولكنها تضر برفاهة الشعوب ومستقبلها. ومن ثم فإن من الضروري الاتفاق على وسائل الاستفادة منها، مع زيادة ما يترتب عليها من فوائد إلى الحد الأقصى ومواجهة جوانبها السلبية. وتُلام العولمة على خدمة مصالح الشركات متعددة الجنسية وزيادة الهوة بين الأغنياء والفقراء. ويرى المدافعون عنها أنها ليست في حد ذاتها السبب في المزايا والعيوب التي تعزى إليها وأن هذه تتوقف على نوعية السياسات المتبعة على المستويين الوطني والدولي وأن البلدان الديمقراطية التي تحترم حقوق الإنسان هي التي بوسعها الاستفادة من العولمة. ولكن الحقيقة تقتضي التوفيق بين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية من ناحية والحقوق السياسية من ناحية أخرى، وأنه إذا لم يكن بوسع البلدان النامية الاستفادة من العولمة فإن ذلك يرجع أساسا لأوجه الخلل في هياكل النظام الاقتصادي الدولي. إن على أفريقيا من الآن وحتى عام ٢٠١٥ خفض عدد الفقراء بها إلى النصف وأن عليها لذلك تحقيق نمو يصل إلى ٧ في المائة، ولكن ذلك لن يتحقق إلا إذا واكب الاصلاحات في بلدان أفريقيا فتح أسواق البلدان المتقدمة النمو أمام الصادرات الأفريقية ومنح بلدان هذه القارة الموارد التي وعدت بها في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية، وتقديم حل جذري ونهائي لمسألة المديونية يتجاوز ما جاء في المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

٦٥ - ولقد أوضح الماضي أن الإندماج في الاقتصاد العالمي لا يكفي لتحقيق التنمية وأنه يجب زيادة فعالية المؤسسات الدولية وتحسين إدارة الشؤون العامة على الصعيد الوطني والدولي أيضا، ومن هنا ضرورة تعزيز الطابع الديمقراطي لعملية اتخاذ القرار في المؤسسات الدولية وأولها الأمم المتحدة.

٦٦ - وقال إن المسؤولية الأدبية والإنسانية والسياسية عن تحقيق التنمية تقع على عاتق كل من بلدان الشمال والجنوب. والتنمية هي الطريق الأقصر لتوفير الرفاهة للجميع وضمان السلم والأمن الدوليين. ولذلك فإن من الملح تنسيق السياسة التي تضطلع بها الأمم المتحدة وتلك التي تطبقها مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، وإلا ظلت الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي دون فائدة، مع عدم بلوغ الأهداف التي حددتها مؤتمرات الأمم المتحدة.

٦٧ - وأضاف أن العديد من القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة مازالت غير منفذه ميدانيا، وهو أمر غير مقبول. وهذا الوضع يمثل تهديدا بالغا للتعاون الدولي متعدد الأطراف، سيما وأن الموارد المتاحة للمنظمة للنهوض بالتنمية تتجه نحو الانخفاض كما يدل على ذلك الانخفاض الحاد في موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٦٨ - ويقتضي بلوغ هدف التنمية المستدامة للجميع إيجاد حل لمشكلة ديون البلدان النامية وتشجيع تحرر السياسات التجارية للبلدان الصناعية وبخاصة في القطاعات التي تهم

بلدان الجنوب مثل الزراعة وقطاع النسيج، والعمل على استقرار أسعار المواد الأولية فزيادة المساعدة الإنمائية وتشجيع نقل التكنولوجيا بغية الحد من الفرق المتزايد بين الشمال والجنوب والذي يعد التهديد الأكبر بالنسبة للبلدان النامية. أن مصر تعلق أهمية بالغة على المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية المزمع عقده في المكسيك في آذار/مارس ٢٠٠٢ وتأمل أن يتوصل المشاركون فيه إلى إيجاد وسائل التمويل اللازمة لتنمية بلدان العالم الثالث وإقامة نظام دولي جديد لتمويل التنمية يتسم بالواقعية ويأخذ في الاعتبار حالة البلدان النامية. كما تأمل مصر أن يسهم المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية الذي سيعقد في قطر في إقامة نظام تجاري دولي أكثر عدلا عن طريق التطبيق الكامل لاتفاقات دورة أوروغواي وفتح الباب أمام صادرات البلدان النامية.

٦٩ - وقال إن مصر تتابع باهتمام التحضيرات لمؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة لأنها ترى أنه سيشكل منعطفا ويسمح بإعادة النظر في الأولويات على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة في جميع أبعادها: الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. ومن المهم التأكيد من جديد على مبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة بين البلدان النامية والبلدان الصناعية. ويرجو ألا يتشعب المؤتمر وأن يتصدى لعدد محدود من المسائل بصورة متعمقة مع التأكيد على التدابير الواقعية الواجب اتخاذها ووسائل التمويل اللازمة لهذا الغرض. وترجو مصر أيضا زيادة موارد مرفق البيئة العالمية حتى يتسنى له مساعدة البلدان النامية بشكل أفضل في تنفيذ مشاريع حماية البيئة وبخاصة في مجال مكافحة التصحر. وفضلا عن ذلك فإن من المهم دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لا بجعله منظمة عالمية للبيئة وإنما بإنجاز التعهدات التي قطعت في الماضي والعمل داخل الأمم المتحدة على تعزيز أسس الأنشطة المتعلقة بالبيئة وبخاصة عن طريق تعريف أفضل لبرنامج عمل لجنة التنمية المستدامة في ضوء الدروس المستخلصة من الماضي.

٧٠ - **السيد لافروف** (الاتحاد الروسي): قال إن الأحداث المأساوية التي وقعت في نيويورك وواشنطن في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ تؤكد بما فيه الكفاية حدة المشاكل العالمية التي يثيرها الإرهاب الدولي، وهي مشاكل سياسية وقانونية بل واجتماعية واقتصادية أيضا من شأنها أن تعرقل بصورة خطيرة التنمية المستدامة للدول. وبالإضافة إلى الخسائر في الأرواح والخسائر المادية، يؤدي الإرهاب الدولي إلى عدم استقرار سياسي يتعارض مع التنمية المتناسقة للدول ويرغم على تكريس موارد ضخمة بشرية ومالية لمكافحته والتغلب على آثاره. إن الإرهاب الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بالإجرام المنظم وبخاصة الاتجار بالمخدرات يضر بالتنمية المستدامة.

٧١ - ولقد أوضح العام المنصرم أن بوسع الأمم المتحدة الاسهام بصورة فريدة في تنسيق جهود المجتمع الدولي لحل مشاكل التنمية المستدامة في ظل العولمة. إن الأمم المتحدة تقوم بدور قيادي في تعبئة التعاون الدولي وبخاصة فيما يتعلق بنقل البيانات ومكافحة الإيدز ومساعدة أقل البلدان نموا وأفريقيا. وفيما يتعلق بالعولمة يجب في الواقع تنفيذ استراتيجية موحدة تشمل في آن واحد منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى مثل مؤسسات بريتون وودز والمنظمة العالمية للتجارة وبعض الشركاء الموثوق بهم في المجتمع المدني.

٧٢ - وأضاف أن العولمة توسع إلى حد بعيد دور التجارة الدولية، وهي الوسيلة الرئيسية لتمويل التنمية المستدامة، ومن ثم فإن من الضروري أن تصبح شروط الوصول إلى الأسواق العالمية للمنتجات والخدمات، مستقرة وقابلة للتنبؤ بها وغير تمييزية. ومما يثير القلق أيضا الاستخدام غير المبرر لآليات

مكافحة الإغراق من أجل أهداف حمائية والمحاولات الرامية إلى التنفيذ غير العادل للقواعد الدولية بغية الحد من المزايا الطبيعية للمصدرين من البلدان النامية والبلدان التي تمر بفترة انتقالية.

٧٣ - ويجب تعزيز عالمية النظام التجاري متعدد الأطراف عن طريق توسيع عضوية منظمة التجارة العالمية لتشمل الدول الحديثة وذلك بشروط قبول لا تختلف من حيث صعوبتها عن الشروط التي فرضت على الأعضاء الحاليين. إن الاستفادة إلى أبعد حد من العولمة يقتضي استقرار النظام المالي الدولي، ومن ثم تعزيز وسائل التنبؤ بالأزمات المالية وتفاديها، وتعزيز الهياكل الأساسية لقطاعي المالية والمصارف الوطنية.

٧٤ - ومضى قائلا إن المؤتمر المعني بتمويل التنمية سيعمل من هذا المنطلق على التوصل إلى توافق في الآراء بمساهمة الأمم المتحدة ومنظمات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية بغية إيجاد مناخ خارجي ودولي موات لزيادة تدفق الموارد المالية للبلدان النامية وتلك التي تمر بفترة انتقالية.

٧٥ - ولاحظ أن العولمة تزيد من تفاقم مشكلة الدين وبخاصة بالنسبة لأكثر البلدان فقرا. وروسيا أحد أكبر دائني هذه المجموعة من البلدان وتقدم مساعدة ضخمة في تنفيذ مبادرة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لصالح البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وسوف تُخفف حصة روسيا من ديون هذه البلدان بما يصل إلى ٢٨ بليون دولار تقريبا. وهذا يجعل من روسيا وبالنسبة لناتجها القومي الاجمالي البلد الرائد من بين بلدان مجموعة الـ ٨ في تنفيذ هذه المبادرة. بيد أن روسيا من جانبها مثقلة بالديون وتؤخر خدمة ديونها الخارجية بلوغ أهدافها الاجتماعية والاقتصادية. ويجب على شركائها في مجال التعاون المالي والاقتصادي أخذ هذا الجانب من جوانب الأمور في الاعتبار.

٧٦ - وقال إن روسيا كانت من أوائل بلدان مجموعة الـ ٨ في إلغاء الرسوم الجمركية على الواردات القادمة من أقل البلدان نموا وهو ما من شأنه الإسهام بصورة ملموسة في تطبيق الأحكام ذات الصلة الواردة في إعلان الألفية ومؤتمر القمة المعقود في جنوا (انظر A/56/222-S/2001/736) وإعلان بروكسل بشأن أقل البلدان نموا.

٧٧ - ولقد انقضى عقد من الزمان منذ مؤتمر ريو ونفذ الكثير من أجل التنمية المستدامة ولكن هذه المسألة مازالت بنفس القدر من الإلحاح. ويتعين على مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية الذي سيعقد في جوهانسبرغ عام ٢٠٠٢ أن يستخلص استشرافات جيدة للبحث المشترك عن وسائل حل إشكاليات التنمية المستدامة، بيد أنه ينبغي التأكد من أن المفاوضات متعددة الأطراف التي ستجرى من هذا المنطلق ستتم بالفعل على أساس مساع منظمة ورشيدة تقدر التكامل والترابط. إن روسيا تشارك بنشاط في أعمال اللجنة التحضيرية لهذه القمة وفي العملية التحضيرية التي بدأت على المستوى الإقليمي وشبه الإقليمي. وقد أنشأت لجنة تحضيرية وطنية لهذا الغرض.

٧٨ - وأضاف أن تنفيذ بروتوكول كيوتو المتعلق بالاتفاقية الإطارية التي وضعتها الأمم المتحدة بشأن التغيرات المناخية، يواجه صعوبات. وأعطى مؤتمر بون نتائج مرضية إلى حد ما في نظر الاتحاد الروسي، وإن كان يجب أن يؤدي الاعتماد الرسمي، في مؤتمر الأطراف، لمجموعة الوثائق الكاملة، إلى إمكانية التنفيذ العملي لهذا البورتوكول. وينبغي أن تعكس هذه الوثائق بصورة ملائمة المصالح المحددة للبلدان التي تمر بفترة انتقالية، ويعد هذا جانبا أساسيا لكي تصدق روسيا على بروتوكول كيوتو.

٧٩ - وقد اتخذ الرئيس فلاديمير بوتين رئيس الاتحاد الروسي المبادرة لدعوة المؤتمر العالمي المعني بالتغيرات المناخية

للانعقاد في موسكو عام ٢٠٠٣. وقبل مؤتمر القمة الذي عقد في جينوا هذه الدعوة. وهذا المؤتمر العالمي مرتبط ارتباطا وثيقا بعملية كيوتو.

٨٠ - وأكد أن روسيا تؤيد الجهود المبذولة لتعزيز الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة، ويجب لذلك وقبل كل شيء تأمين واستقرار الأساس المالي لهذه الأنشطة قدر الاستطاعة مع الإبقاء على الطابع الطوعي للمساهمات ومراعاة مبدأ العالمية. إن نقص الموارد المالية المقدمة من الأمم المتحدة للتنمية لا يجب أن يصبح ذريعة للابتعاد عن هذه المبادئ. ومن المهم تعزيز التعاون بين النظام التنفيذي للأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز وبخاصة على مستوى البلدان. إن هذه المؤسسات تسهم بنشاط في عملية الاستعراض المشترك للبلدان وتنفيذ الخطة الإطارية للأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ويعد هذا مجالا واعدا في ميدان التعاون.

٨١ - وأعرب عن تأييد الاتحاد الروسي لآراء الأمين العام فيما يتعلق بتعزيز التعاون مع القطاع الخاص ويجب وضع إطار عام في هذا الصدد. وسيعقد مؤتمر مائدة مستديرة يشترك فيها ممثلو دوائر الأعمال الروس والعديد من مديري منظمات الأمم المتحدة، في تشرين الثاني/نوفمبر في موسكو لتطوير تعاون مفيد للجميع بين المشاريع الروسية والأمم المتحدة وحصر إمكانيات المساهمة في الحلف العالمي.

٨٢ - وفيما يتعلق بالحالة المالية للاتحاد الروسي، وللمرة الأولى منذ أكثر من ٣٠ سنة بلغ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ٨,٣ في المائة وقد يصل هذا العام إلى ٥ أو ٦ في المائة ولأول مرة أيضا حققت ميزانية الدولة فائضا. وتسدد روسيا ديونها الخارجية. كما أن الإصلاح الضريبي يسير سيرا حسنا. ونسبة الضريبة على الدخل تعد أقل نسبة في أوروبا (١٣ في المائة) كما أن نسبة الضريبة على الشركات متواضعة (أقصاها ٢٤ في المائة). وتعمل روسيا جاهدة على تحقيق الشفافية المالية للشركات ومكافحة غسل الأموال ووضع مجموعة من القوانين للتخلص من البيروقراطية في مجال الاقتصاد ومكافحة الفساد. ومن ثم يشهد الاقتصاد الروسي انتعاشا منتظما يجعل من روسيا، بالإضافة إلى الاستقرار الداخلي واتساع السوق والإمكانيات الذهنية والاقتصادية الضخمة، شريكا مغريا.

٨٣ - **السيد مونتومورا** (اليابان): ذكّر بأهمية المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية الذي ستعقد في آذار/مارس ٢٠٠٢. وقال إن من أهم أهدافه الكبرى المساهمة في السلم والرخاء في القرن الحادي والعشرين. ونظرا لأن الترابط من أهم جوانب الاقتصاد الحالي، فإن الرخاء العالمي يفترض النمو الاقتصادي للبلدان النامية. ولكن الاقتصاد العالمي يفقد طاقته ولذلك فإن المؤتمر الدولي سيعقد في الوقت المناسب للنظر في الوسائل اللازمة لتعبئة واستخدام الموارد المكرسة للتنمية. وسيتيح الفرصة للنظر بصورة شاملة في المسائل المتصلة بالنظم الوطنية والدولية بمشاركة عدد كبير من الأطراف المعينة، والهدف العام هو تخفيض عدد الأشخاص الذين يعانون من الفقر إلى نصف عددهم الحالي من الآن وحتى عام ٢٠١٥ على أكثر تقدير.

٨٤ - وقال إن من المهم أن يبحث المؤتمر عن وسائل عملية لتعبئة الموارد المكرسة للتنمية واستخدامها ومن ثم يجب النظر في الاقتراحات من حيث فعاليتها وجدواها. ومما يؤسف له أننا لم نتوصل بعد إلى توافق في الآراء حول طرق تعبئة الموارد واستعمالها. وقد اتفقت العديد من الوفود خلال اجتماعات اللجنة التحضيرية على أهمية تنمية الموارد البشرية. ويجب على البلدان النامية بغية تشجيع الادخار الداخلي، واجتذاب الاستثمارات الأجنبية وزيادة عائدات التجارة الدولية، الحصول على الموارد البشرية اللازمة ومن ثم الحصول على متخصصين في هذه المجالات. وترى اليابان أن المؤتمر يجب أن يجعل من الموارد البشرية بندا من بنوده

الرئيسية. ويجب الاستفادة إلى أقصى حد من الزمن المتبقي قبل انعقاد المؤتمر، وتأمل اليابان أن يتم عن طريق الحوار التغلب على الاختلافات في وجهات النظر.

٨٥ - وأضاف أن رئيس وزراء اليابان قد بدأ في تنفيذ برنامج إصلاحات هيكلية. وأعلن في اجتماع للبرلمان الياباني أن ''الأمة اليابانية لا يمكن أن تتنصل أمام العالم من مسؤولية إنعاش اقتصاده''. ولذلك، واقتناعا منها بأن إنعاش الاقتصاد الياباني يتطلب إصلاحات هيكلية أساسية، فإن الحكومة اليابانية قد بدأت بتصميم في إنجاز إصلاح هيكلي سيكون بمثابة انقلاب فعلي في الهيكل الاجتماعي والاقتصادي للبلد.

٨٦ - ومضى قائلا إن الأمر يتعلق بالانتهاء مرة واحدة من القروض غير المنتجة التي تثقل حصائل المصارف وإنشاء نظام اقتصادي أكثر اتساما بالمنافسة وإعادة صياغة النظام الضريبي بالكامل. وهذه السياسة من شأنها أن تنعكس على المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من اليابان. وإن كانت الحكومة اليابانية مازالت تعلق أهمية كبيرة على هذه المساعدة لأنها بمثابة مساهمة أساسية مقدمة للمجتمع الدولي وتشعر الياباني بوجوب الإقلال إلى ابعد حد من الأثر المحتمل لهذا الإصلاح الهيكلي على اقتصاديات البلدان النامية. إن الاقتصاد اليابان في يعاني في الواقع منذ أوائل التسعينات من مرض معقد ناجم عن العديد من المشاكل. وإذا تمكنت اليابان، نتيجة هذا الإصلاح الهيكلي من استعادة قوتها فسيصبح بوسعها المساهمة بصورة أكثر فعالية في تنمية البلدان النامية، عن طريق زيادة وارداتها واستثماراتها. إن الاقتصاد الياباني الذي يمثل حوالي ١٤ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للعالم يمكن أن يسهم في إنعاش الاقتصاد العالمي وبخاصة اقتصاد البلدان النامية. وطلب ممثل اليابان من الدول الأعضاء الإعراب عن تفهمها في الوقت الذي تبدأ فيه بلده برنامجها للإصلاح الهيكلي.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.